باب الثاني

نظره عامه

أ. مهر الزواج

١. تعريف مهر الزواج

المهر في اللغة يعني الصَّداق، وأما في الاصطلاح فهو العطاء الواجب على الزوج لزوجته، سواء كان مالًا أو منفعةً (كإعتاق رقبة، أو التعليم، ونحو ذلك)[١] كلمة "مهر" أصلها من اللغة العربية، وهي اسم مجرد أو مصدر "مَهْرًا"، وفعله "مَهَرَ يَمْهُرُ مَهْرًا"، ثم جُعل اسمًا جامدًا مفردًا "المهر"، وقد تم تعريب الكلمة في اللغة الإندونيسية بنفس اللفظ "مهر". ولأن الناس اعتادوا دفع المهر على شكل ذهب، أصبح المهر يُعرف اصطلاحًا بـ"مَسكَاوين" أي ثمن الزواج من الذهب.[٢]

تعريف المهر هو العطاء الذي يُقدِّمه الخاطب لخطيبته مثل مال أو منفعة، بسبب عقد الزواج الذي يجمع بينهما. وقد اختلف الفقهاء في تحديد طبيعة المهر؛ فبعضهم يرى أنه مقابل لانتفاع الزوج بأعضاء المرأة الخاصة، بينما يرى آخرون أنه تكريم وتشريف من الله سبحانه وتعالى للمرأة.

---

[1] Abdul Rahman Ghazaly, Buku "*Fiqih Munakahat*", (Prenada Media : Jakarta, 2003) Hal 84
[2] Beni Ahmad Saebani, Buku "*Perkawinan Dalam Hukum Islam Dan Undang-Undang*"(Perspektif Fiqh Munakahat Dan UU No. 1/1974 Tentang Poligami Dan Problematikanya), (Bandung: CV. Pustaka Setia, 2008) hal 93

فمن نظر إلى الأمر من الناحية الظاهرة، رأى أن المهر هو عوض عن انتفاع الزوج بجهاز المرأة الجنسي. أما من نظر إليه من الناحية الباطنية، فإنه يرى أن الزوجة تنتفع بزوجها كما ينتفع هو بها، فيكون المهر تعبيرًا عن المحبة والمودة التي يريد الزوج أن يُقيمها بينه وبين زوجته. والمهر يُفرض على الزوج لا على الزوجة، لأنه أقوى وأكثر قدرة على الكسب والعمل منها[٣]

٢ .أنواع المهور في الزواج

يمكن النظر إلى المهر من جانبين، من حيث التأهيل (النوعية) والتصنيف (الكمية):

أولًا: من حيث التأهيل (النوعية)، ينقسم المهر إلى قسمين:

١. **المهر العيني**: وهو ما كان من الأشياء المادية الملموسة مثل الدراهم أو الذهب والدنانير.

٢. **المهر المعنوي**: وهو ما كان من المنافع كتعليم قراءة القرآن، أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ونحو ذلك.

ثانيًا: من حيث التصنيف (الكمية)، ينقسم إلى قسمين:

[3] Abdul Aziz Muhammad Azzam, Buku "*Fiqh Munakahat : Khitbah, Nikah, Talak*", (Jakarta, 2009) hal 176

١. **مهرٌ مسمّى** :وهو المهر الذي تم الاتفاق عليه بين الطرفين قبل العقد، ويُدفع فورًا أو يُؤجَّل بحسب رضا الزوجة.

٢. **مهر المِثل** :وهو المهر الذي لم يُذكر مقداره أثناء العقد، ويُقدَّر بعد ذلك بناءً على ما دُفع من مهرٍ لأفراد من أقارب الزوجة مثل أختها أو قريباتها اللواتي سبقنها في الزواج[٤]

٣. مقدار (كمية) المهر

في الإسلام، لا يوجد تحديد معيّن لمقدار المهر الذي يجب أن يقدمه الخاطب لمخطوبته. ويعود ذلك إلى اختلاف الوضع الاجتماعي بين الناس؛ فمِنهم من قُدّر له أن يكون غنيًا، ومنهم من هو فقير، ومنهم من وُسّع له في رزقه، ومنهم من ضُيّق عليه. بالإضافة إلى ذلك، فإن لكل مجتمع عاداته وتقاليده المختلفة. لذلك، يُقدَّر المهر حسب قدرة كل شخص ووفقًا للعادات والتقاليد المتّبعة في مجتمعه.

بل في الإسلام، يجوز أن يكون المهر أي شيء نافع، مثل: صاع من التمر، أو خاتم من حديد، أو حتى تعليم القرآن الكريم، وغير ذلك، بشرط أن يكون ذلك باتفاق الطرفين. أما فيما يتعلق بمقدار المهر، فقد اختلف العلماء في

[4] Mardani, Buku "*Hukum Keluarga Islam di Indonesia"*, (PT Fajar Interpratama Mandiri: Jakarta, 2016) hal 49

تحديد الحد الأدنى له؛ فالإمام الشافعي، وإسحاق، وأحمد، وأبو ثور يرون أنه لا حد لأقل المهر.بينما يرى الإمام مالك أن أقل المهر هو ربع دينار من الذهب الخالص، أو ثلاث دراهم من الفضة. أما الإمام أبو حنيفة فيرى أن أقله عشرة دراهم. وهناك روايات أخرى تقول إن أقله خمسة دراهم، وأخرى تقول أربعين درهمًا[٥]

٤. شروط المهر في الزواج

يجب أن يحقق المهر المقدم للزوجة المستقبلية بعض الشروط، ومنها:

١. **أن يكون مالًا ذا قيمة** :على الرغم من عدم وجود تحديد دقيق لقدر المهر، إلا أن المهر يجب أن يكون ذا قيمة ومقبولًا ليُعتبر مهرًا صحيحًا.

٢. **أن يكون شيء طاهر ومفيد** :لا يجوز أن يكون المهر من شيء محرم مثل الخنزير، أو الدم، أو الخمر، لأن هذه الأشياء محرمة ولا تنفع.

٣. **أن لا يكون المهر مغصوبًا** :لا يجوز أن يكون المهر شيئًا أخذته من غير حق أو من غير إذن مالكه، حتى وإن كان القصد هو إرجاعه. فإن كان المهر مغصوبًا، فهو غير صحيح، لكن العقد يبقى صحيحًا.

[5] Slamet Abidin, Buku "*Fiqih Munakahat 1 : Fakultas Syariah Komponen MKDK*", (CV Pustaka Setia: Bandung, 1999) Hal 109-113

٤. **أن يكون المهر محددًا وواضحًا** :لا يجوز أن يكون المهر شيئًا غير واضح من حيث النوع والحالة، فلا يُقبل المهر إن كان غير محدد أو غير موصوف بشكل واضح[٦]

٥. هدف المهر في الزواج

هدف وحكمة المهر في الزواج:

١. جعل الزوجة سعيدة وراضية بقبول السلطة الزوجية عليها.

٢. الاهتمام والاحترام لمقام المرأة ومنحها حق إدارة شؤونها.

٣. تقوية العلاقة وتنمية الحب بين الزوجين، بحيث يتبادلان المشاعر ويعززان المودة

ب. المهر تعليم القرآن الكريم

١. تعريف مهر تعليم القرآن الكريم

المهر تعليم القرآن الكريم هو شكل من أشكال المهور الحديثة التي أصبحت شائعة في الآونة الأخيرة. وفقًا لآراء الإمام الشافعي والإمام الحنبلي، لا يوجد مانع من جعل تعليم القرآن الكريم مهرًا للزواج. وذلك استنادًا إلى ما ورد في القرآن الكريم عن زواج نبي موسى من ابنة نبي شعيب التي كان مهرها عبارة عن خدمة تعليمية. بما أن المهر

[6] Timami, Buku "*Fikih Munakahat : Kajian Fikih Nikah Lengkap*", (PT RajaGrafindo Persada: Jakarta, 2010) Hal 39-40

في الزواج هو جزء من عقد الزواج الذي يهدف إلى تحقيق منفعة للطرفين، فإنه يجوز أن يكون المهر عبارة عن تعليم القرآن الكريم.

السبب في جعل تعليم القرآن الكريم مهرًا بدلاً من المال هو أن هذا النوع من المهر يعتبر جديدًا ويمكن أن يكون مميزًا عن المهور التقليدية. الهدف من جعل تعليم القرآن مهرًا هو أن يكون الزواج سببًا لبركة الأسرة وحمايتها من الله سبحانه وتعالى. سبب آخر هو رغبة الطرف الأنثوي في أن يكون المهر تعليم القرآن الكريم، وهو ما قبله الطرف الذكوري[٧]

إن استخدام مهر تعليم القرآن الكريم يعتبر أمرًا جديدًا ومميزًا، مما يجعله فريدًا عن الزواج التقليدي. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر مهر التعليم هذا تكريماً للقرآن الكريم، حيث إن الزوج من خلال تلاوته للآيات القرآنية يأمل أن يبارك الله في زواجهما ويجعل حياتهما قائمة على أساس القرآن الكريم. هناك نوعان من مهر تعليم القرآن الكريم:

١. **المهر يُتلى أو يُقرأ أثناء عقد الزواج**، سواء كان ذلك قبل أو بعد الإيجاب والقبول.

٢. **المهر يكون بتعليم الزوج للقرآن الكريم للزوجة**، وإذا أمكن، حتى تتمكن الزوجة من حفظ وفهم الآيات القرآنية.

---

[7] Ahadi dan Djazimah, "*Menjaga Agama Dan Akal Melalui Prosesi Perkawinan Hafalan Ayat Al-Qur'an Sebagai Mahar Perkawinan*.

٢. أسباب جواز مهر تعليم القرآن الكريم

استنادًا إلى التاريخ الوارد في الحديث عن رسول الله، هناك عدة مراحل قبل أن يقرر رسول الله جواز مهر تعليم القرآن الكريم. فقد سأل رسول الله الصحابي الذي كان يريد الزواج عن المال أو الأشياء الأخرى التي يمتلكها، ثم أمره بالعودة إلى منزله والبحث عن شيء يمكن أن يُستخدم كمهر. وبعد ذلك، أمره أن يطلب شيئًا من أهله ليكون مهرًا. ثم أمره بالبحث مرة أخرى عن شيء يمكن استخدامه كمهر، مثل حزام من حديد كان سيُصنع خاتمًا ليكون مهرًا للزواج. وبعد فترة من الزمن، جاء سؤال أخير من رسول الله يتعلق بحفظ القرآن الكريم الذي كان يمتلكه الصحابي، ولذلك سمح رسول الله باستخدام حفظ القرآن الكريم كمهر، على أن يُعلمه للزوجة بعد الزواج[٨]

٣. فائدة المهر لتعليم القرآن الكريم

إنّ المصالح المترتبة على جعل تعليم القرآن الكريم مهراً لا تتحقّق إلا إذا أُعطي هذا المهر وفقاً للمقصد والغاية من مشروعية المهر. فإنّ هذا النوع من المهور له أثر بالغ في الذرية، حيث إنّ الأبناء سيألفون تلاوة آيات القرآن الكريم والتمسّك بالشريعة الإسلامية. وذلك لأن الزوجين قد حصلا على معرفة بأحكام الشريعة، من خلال مهر التعليم القرآني. بل إنّ مجرد تلاوة القرآن الكريم، سواءً كانت عن ظهر قلب أم لا، إذا دُعيت بها الأم

[8] Putri, "*Mahar Perkawinan Dengan Hafalan Ayat Al-Quran Perspektif Fiqih Munakahat (Studi Kasus di Desa Tri Tunggal Jaya Kecamatan Penawartama Kabupaten Tulang ….*"

بشكل منتظم منذ أن يكون الجنين في بطنها، فإنّها تترك أثراً طيباً وتنشيطاً حسناً على النسل في المستقبل[٩]

ج .الأساس الشرعي لمهر التعليم

استنادًا إلى القرآن الكريم، وتحديدًا في سورة النساء الآية ٤، التي تقول:

وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً، فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا

ووفقًا لتفسير "التحرير والتنوير" في سورة النساء الآية ٤، يُعدُّ المهر أو الصداق في الإسلام رمزًا للصدق والإخلاص من الزوج تجاه زوجته، ويُقدَّم بقلب طاهر ونية صافية. في القرآن الكريم، يُسمَّى المهر "نِحلة" ويُشَبَّه بالعسل الناتج من عمل النحل، مما يعكس تقديمًا حلالًا وطاهرًا. وقد أكد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المهر، حتى وإن كان بسيطًا مثل خاتم من حديد أو تعليم القرآن، يبقى جائزًا طالما أن الطرفين راضيين.

المهر ليس ثمنًا لشرف المرأة، بل هو علامة على الالتزام في بناء حياة زوجية قائمة على الصدق، والأمانة، والمسؤولية. المرأة أمانة من الله، ولذلك يُلزم الزوج بالعناية بها بأمانة، وصدق، ووفاء، لأن حلال العلاقة بينهما يقوم على كلمة الله التي تفوق قيمتها المال.

استنادًا إلى الحديث القائل:

---

[9] Ahadi dan Djazimah, *"Menjaga Agama Dan Akal Melalui Prosesi Perkawinan Hafalan Ayat Al-Qur'an Sebagai Mahar Perkawinan."*

حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حازم، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قال : جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ : إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي ، فَقَامَتْ طَوِيلاً، فَقَالَ رَجُلٌ : زَوْجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ، قَالَ : هَل عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصْدِقُهَا؟ قَالَ : مَا عِنْدِي إِلا إِزَارِي ، فَقَالَ : إِنْ أَعْطَيْتَهَا إِيَّاهُ جَلَسْتَ لَا إِزَارَ لَكَ ، فَالتَمِسُ شَيئاً» . فَقَالَ : مَا أَجِدُ شَيئاً، فَقَالَ : التَمِسُ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ». فَلَمْ يَجِدْ ، فَقَالَ : أَمَعَكَ مِنَ القُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ : نَعَمْ ، سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا، لِسُوَرٍ سَمَّاهَا ، فَقَالَ : زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» . ٥١٣٥[10]

- وَرَوَى ابْنُ مَاجَهْ حَدِيثًا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ أَيْضًا وَهُوَ

خَيْرُ النِّسَاءِ أَحْسَنُهُنَّ وُجُوهًا وَأَرْخَصُهُنَّ مُهُورًا (رواه ابن ماجه)[11]

- وفي حديث متفق عليه عند الإمام البخاري ومسلم، وهو

أَبْرَكُهُنَّ أَفْضَلُهُنَّ مَهْرًا (متفق عليه)

- رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُد :

10 الإمام محمد بن إسماعيل البخاري" صحيح *البخاري*" رقم ٥١٣٥

11 Beni Ahmad Saebani, *Buku Perkawinan dalam Hukum Islam dan Undang-Undang*" tahun 2008, hal 98

خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ أَي أَسْهَلُهُ عَلَى الرَّجُلِ (رواه أبو داود وصحه الحاكم) [١٢]

ومن بعض الأحاديث السابقة يستفاد من بعض الأحاديث السابقة أن الأصل الشرعي في وجوب المهر على الرجل أن يعطي الرجل لزوجته المستقبلية، ومن الأحاديث السابقة يستفاد أن وجوب دفع المهر لا يتحدد بنوعه وشكله ومقداره حسب اتفاق الطرفين. وكل ما في الأمر أن المرأة التي تطلب مهرها بمقدار أو نوع رخيص وبسيط حتى لا تتعب الرجل في طلبه هي خير النساء التي ستكون رفيقة حياة زوجها وهي أيضاً خير النساء في الزواج[13].

د .آراء المذاهب الأربعة حول المهر

وقد اختلف بعض العلماء في تحديد مقدار المهر، ومن المحتمل أن يكون المهر شيئًا ذا قيمة.

١. قال أبو حنيفة، وهو الإمام المعروف بمذهب الحنفية، إنّ أقلّ مقدار للمهر هو عشرة دراهم. وقد استند الإمام أبو حنيفة في قوله هذا إلى رواية موقوفة عن عليّ رضي الله عنه، وهي:

لا يكون المهر اقل من عشرة دراهم (ما رواه الدارقطني) [١٤]

[12] Beni Ahmad Saebani, *Buku Perkawinan dalam Hukum Islam dan Undang-Undang*" tahun 2008, hal 99
[13] Beni Ahmad Saebani, *Buku Perkawinan dalam Hukum Islam dan Undang-Undang*" tahun 2008, hal 104
[14] Slamet Abidin, *Buku Fiqih Munakahat 1*, (CV Pustaka Setia : Bandung) Hal 115

يرى الإمام أبو حنيفة، كما ورد في كتاب "شرح فتح القدير"، أنّ جعل تعليم القرآن الكريم مهراً يُعدّ فاسدًا، ويجب استبداله بمهر المِثل، لأنّ مهر المثل هو الأعدل، وإذا لم يُرد استخدام مهر المثل، فيجوز استبداله بالمهر المسمّى. ووفق رأيه، فإنّ المهر المعنوي أو المجرد كتعليم القرآن أو الفقه أو العلوم الدينية الأخرى هو من وسائل التقرب إلى الله، ولا يجوز أخذ أجر مقابل ذلك. وقد اعتبر أنّ الحديث المروي عن سهل بن سعد فيه إشكال في السند، ولذلك رجّح الحديث الذي رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه، والذي ينصّ على أنّ أقلّ مقدار للمهر هو عشرة دراهم.

وقد أيّد هذا الرأي كلّ من أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، حيث يرون أنّ القرآن الكريم وأحكام الشريعة لا يجوز أن تكون مقابلاً مالياً، ولذلك لا يصح جعله مهراً، بل يجب دفع مهر المثل. والسبب في ذلك أنّ تعليم القرآن الكريم هو واجب على كلّ مسلم، وخاصة من الزوج لزوجته، وهو من المنافع التي لا تُقدَّر بثمن أو لا يمكن تقييمها مالياً. فتعليم القرآن ليس مهنة يُعطى عليها أجر، بل هو وسيلة للتقرب إلى الله عز وجل.

٢ .أمّا الإمام مالك، إمام المذهب المالكي، فيرى أنّ أقلّ ما يصح جعله مهراً هو ثلاثة دراهم من الذهب، ولا يوجد حدّ أقصى للمهر، ولكن يجب أن يكون حسب القدرة. واستدلّ بذلك بما وقع في زواج عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، حيث تزوّج بمقدارٍ

من الذهب يعادل رُبع دينار، وهو قدرٌ قليل، ومع ذلك عُدّ مهراً ذا قيمة وكرامة. ويُعتبر هذا الحدّ الأدنى مستنبطًا من حكم قطع يد السارق، حيث لا تُقطع إلّا إذا بلغ المال مقدار ثلاثة دراهم أو ربع دينار، فما دون ذلك لا يُوجب القطع، فكان ذلك هو الحدّ الأدنى لاعتبار الشيء مالًا ذا قيمة[١٥].

يرى الإمام أبو حنيفة أيضاً، أنّ الحديث الذي رواه سهل بن سعد رضي الله عنه، حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل أن يلتمس شيئًا ليجعله مهراً ولو خاتمًا من حديد، يدلّ على وجود حدٍّ أدنى في مقدار المهر. كما أنّ زواج الرجل بالخاتم من حديد كان على وجه التعجيل، وليس فيه ما يدلّ على سقوط المهر، بل يدلّ على تأجيله أو جعله دينًا في ذمّة الزوج. ويُعتبر ذكر الخاتم الحديدي إشارة إلى التقليل والتيسير في المهر.

٣ .وأمّا الإمام الشافعي، فذهب إلى أنّه لا حدّ أدنى ولا حدّ أقصى للمهر شرعًا، وإنما يُرجع في ذلك إلى التراضي بين الطرفين. ويجوز عنده أن يكون المهر درهمًا واحدًا، أو حتى أقلّ من ذلك، إذا اتّفق الزوجان عليه. وإن لم يقدر الرجل على دفع مالٍ أو عَينٍ، فقد أجاز الشافعي، كما في كتاب "الأم"، أن يكون المهر عملًا غير مالي، كأن يخيط

[15] Abdul Aziz Muhammad Azzam, *Fiqih Munakahat*, (Amzah : Jakarta) Hal 182

الرجل ثوبًا لزوجته، أو يبني لها بيتًا، أو يخدمها شهرًا، أو يقوم بأي عمل تطلبه، أو أن يعلّمها شيئًا من القرآن الكريم[١٦].

اعتمد على حديثٍ رواه سهل بن سعد، حيث أمر رسول الله أحدَ أصحابه أن يبحث عن شيءٍ ليجعله مهرًا، فلم يجد إلا خاتمًا من حديد، ثم أمره النبي أن يجعل من حفظه للقرآن الكريم مهرًا، لأنه لم يكن يملك شيئًا آخر.

٤. يقول الحنابلة إنه لا بأس في جعل تعليم القرآن الكريم أو الخدمة مهرًا للزواج إذا كان الرجل غير قادر على تقديم مهر آخر، مستدلين بقوله تعالى الذي يذكر زواج نبي الله موسى عليه السلام بابنة نبي الله شعيب عليه السلام، حيث كان المهر عبارة عن خدمة. وبما أن مهر الزواج يُعتبر جزءًا من عقد يتم فيه تبادل المنفعة، فإنه يجوز أن يكون تعليم القرآن الكريم مهرًا للنكاح. وأساس مذهب الحنابلة هو أن كل ما له قيمة ونفع يمكن أن يُتخذ مهرًا.

ومن خلال آراء العلماء المذكورين، يمكن للكاتب أن يستنتج أن أبا حنيفة والإمام مالك لا يوافقان على جعل تعليم القرآن الكريم مهرًا، لأنهما يرَيان أن تعليم القرآن هو من واجبات الزوج، فلا يجوز جعله مهرًا. بينما أجاز الإمام الشافعي والإمام الحنبلي ذلك، لأنهما يرون أن أي شيء له قيمة ونفع يمكن أن يكون مهرًا للنكاح.

---

[16] Imam Asy-Syafi'I, *Kitab Al-Umm*, Jilid 7 Hal 290-291

واختلاف الفقهاء في هذه المسألة يرجع إلى عدم وضوح سند الحديث الذي رواه سهل بن سعد، مما جعل الإمام أبا حنيفة يقدّم الحديث الذي رواه جابر بن عبد الله باعتباره أقوى. غير أن بعد زمن الإمام أبي حنيفة، تبيّن صحة سند حديث سهل بن سعد، وثبت أنه حديث صحيح، مما أدى إلى قبوله من قبل بعض الفقهاء مثل الإمام مالك، ومن ثم الإمام الشافعي[١٧].

هـ .المهر في مجموعة قوانين الإسلام

في **مجموعة قوانين الإسلام** ، تُناقش مسألة المهر في الباب الخامس، المواد ٣٠-٣٨، وهي على النحو التالي:

١. المادة ٣٠: يُلزم الزوج بدفع المهر إلى الزوجة المستقبلية بمقدار ونوع وشكل يتم الاتفاق عليه من قبل الطرفين.

٢. المادة ٣١: يُحدد المهر بناءً على مبدأ البساطة والتيسير وفقًا لما يوصي به الدين الإسلامي.

٣. المادة ٣٢: يُدفع المهر مباشرة إلى الزوجة المستقبلية، يصبح المهر ملكًا لها.

٤. المادة ٣٣ : (١) يسلم المهر نقدا

[17] Abdul Aziz Muhammad Azzam, *Fiqih Munakahat*, (Amzah : Jakarta) Hal 182

(٢) إذا وافقت الزوجة المستقبلية، يمكن تأجيل المهر بالكامل أو جزئيًا.

وفي حال تأجيله، يُعتبر المهر المتبقي دينًا على الزوج

٥. المادة ٣٤ : (١) لا يشمل واجب دفع المهر في أركان وشروط الزواج

(٢) عدم الدقة في تحديد نوع وكمية المهر عند عقد الزواج لا يُبطل الزواج ولا يُفسده، وكذلك في حالة تأجيل المهر، لا يؤثر ذلك على صحة الزواج[١٨].

٦. المادة ٣٥ : (١) إذا طلّق الزوج زوجته قبل الدخول، يُلزم بدفع نصف المهر المتفق عليه عند الزواج

(٢) إذا توفي الزوج قبل الدخول، فإن كامل المهر المتفق عليه يصبح حقًا خالصًا للزوجة

(٣) إذا وقع الطلاق قبل الدخول ولم يُحدد مقدار المهر، فإن الزوج يُلزم بدفع مهر المثل

٧. المادة ٣٦: إذا لم يُسلَّم المهر بعد ولكنه قد فُقِد، فيُسمح باستبداله بشيء مماثل في الشكل والنوع، أو بشيء آخر بشرط أن تكون قيمته مساوية لقيمة المهر المفقود.

[18] Beni Ahmad Saebani, "*Buku Perkawinan dalam Hukum Islam dan Undang-Undang*",CV. Pustaka Setia, Bandung. Hal 126-127

٨. المادة ٣٧: في حال حدوث نزاع حول نوع أو قيمة المهر، يُمكن حلّه في المحكمة الشرعية

٩. المادة ٣٨ : (١) إذا كان المهر المسلم فيه عيب أو نقص، ولكن الزوجة قبلت به دون شرط، فإن تسليم المهر يُعد مُبرأً للذمة.

(٢) وإذا رفضت الزوجة المهر المعيب، فعلى الزوج استبداله بمهر سليم وكامل. ما لم يُسلَّم المهر البديل، يُعد الزوج لم يسدد المهر بعد[١٩]

[19] Beni Ahmad Saebani, *"Buku Perkawinan dalam Hukum Islam dan Undang-Undang"*,CV. Pustaka Setia, Bandung. Hal 128